AIN SHAMS UNIVERSITY
مركز بحوث الشرق الأوسط
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
MERC

AIN SHAMS UNIVERSITY

مجلة
بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحَكَّمَة
(مُعتمدة) شهريـًا

العدد التسعون
(أغسطس 2023)

يصدرها
مركز بحوث
الشرق الأوسط

السنة التاسعة والأربعون
تأسست عام 1974

الترقيم الدولي: (2536-9504)
الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

شروط النشر بالمجلة

- تُعنى المجلة بنشر البحوث المهتمة بمجالات العلوم الإنسانية والأدبية ؛
- يعتمد النشر على رأي اثنين من المحكمين المتخصصين ويتم التحكيم إلكترونيًّا ؛
- تقبل البحوث باللغة العربية أو بإحدى اللغات الأجنبية، **وترسل إلى موقع المجلة على بنك المعرفة المصري ويرفق مع البحث ملف بيانات الباحث يحتوي على عنوان البحث باللغتين العربية والإنجليزية واسم الباحث والتايتل والانتماء المؤسسي باللغتين العربية والإنجليزية، ورقم واتساب، وإيميل الباحث الذي تم التسجيل به على موقع المجلة ؛**
- يشار إلى أن **الهوامش والمراجع في نهاية البحث وليست أسفل الصفحة ؛**
- يكتب الباحث **ملخص باللغة العربية واللغة الإنجليزية** للبحث **صفحة واحدة فقط** لكل ملخص ؛
- بالنسبة للبحث باللغة العربية يكتب على برنامج "**word**" ونمط الخط باللغة العربية **"Simplified Arabic"** وحجم الخط **14** ولا يزيد عدد الأسطر في الصفحة الواحدة عن **25** سطر والهوامش والمراجع خط **Simplified Arabic** حجم الخط 12 ؛
- بالنسبة للبحث باللغة الإنجليزية يكتب على برنامج **word** ونمط الخط **Times New Roman** وحجم الخط **13** ولا يزيد عدد الأسطر عن 25 سطر في الصفحة الواحدة والهوامش والمراجع خط **Times New Roman** حجم الخط 11 ؛
- (**Paper**) مقاس الورق (**B5**) 17.6 × 25 سم، (Margins) الهوامش **2.3 سم** يمينًا ويسارًا، **2 سم** أعلى وأسفل الصفحة، ليصبح مقاس البحث فعلي **(الكلام)** 13×21 سم. (Layout) والنسق: (Header) الرأس 1.25 سم، (Footer) تذييل 2.5 سم ؛
- **مواصفات الفقرة للبحث :** بداية الفقرة First Line = 1.27سم، قبل النص= 0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = (6pt) تباعد بعد الفقرة = (0pt)، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **مواصفات الفقرة للهوامش والمراجع :** يوضع الرقم بين قوسين هلالي مثل : (1)، بداية الفقرة Hanging = 0.6 سم، قبل النص=0.00، بعد النص = 0.00)، تباعد قبل الفقرة = 0.00 تباعد بعد الفقرة = 0.00، تباعد الفقرات (مفرد single) ؛
- **الجداول والأشكال:** يتم وضع الجداول والأشكال إما في صفحات منفصلة أو وسط النص وفقًا لرؤية الباحث، على أن يكون عرض الجدول أو الشكل لا يزيد عن 13.5 سم بأي حال من الأحوال ؛
- يتم التحقق من صحة الإملاء **على مسئولية الباحث** لتفادي الأخطاء في المصطلحات الفنية ؛
- مدة التحكيم 15 يوم على الأكثر، مدة تعديل البحث بعد التحكيم 15 يوم على الأكثر ؛
- يخضع تسلسل نشر البحوث في أعداد المجلة حسب ما تراه هيئة التحرير من ضرورات علمية وفنية ؛
- المجلة غير ملزمة بإعادة البحوث إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر ؛
- تعبر البحوث عن آراء أصحابها وليس عن رأي رئيس التحرير وهيئة التحرير ؛
- **رسوم التحكيم للمصريين 650 جنيه، ولغير المصريين 155 دولار ؛**
- **رسوم النشر للصفحة الواحدة للمصريين 25 جنيه، وغير المصريين 12 دولار ؛**
- الباحث المصري يسدد الرسوم بالجنيه المصري (بالفيزا) بمقر المركز (المقيم بالقاهرة)، أو على حساب حكومي رقم : **(9/450/80772/8) بنك مصر** (المقيم خارج القاهرة) ؛
- الباحث غير المصري يسدد الرسوم بالدولار على حساب حكومي رقم : **(EG710001000100000004082175917) (البنك العربي الأفريقي)** ؛
- **استلام إفادة قبول نشر البحث في خلال 15 يوم من تاريخ سداد رسوم النشر مع ضرورة رفع إيصالات السداد على موقع المجلة ؛**
- **تحصيل قيمة العدد من الباحث (نقدًا)، ويستلم الباحث عدد 6 مستلات من بحثه 5 منها (مجانًا) و (15) جنيه للمستلة السادسة الإضافية ؛**

- **المراسلات :** توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: merc.director@asu.edu.eg

السيد الدكتور/ مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية، ورئيس تحرير المجلة
جامعة عين شمس– العباسية– القاهرة – ج. م.ع (ص. ب 11566)
للتواصل والاستفسار عن كل ما يخص الموقع : محمول / واتساب: **01555343797 (2+)**
(وحدة النشر merc.pub@asu.edu.eg) (وحدة الدعم الفني technical.supp.mercj2022@gmail.com)

- ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: **www.mercj.journals.ekb.eg**

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر.

ISSN 2536-9504

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة
متخصصة
في شؤون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (ARCI) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت Clarivate الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (ARCIf) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

العدد التسعون ـ أغسطس ٢٠٢٣

تصدر شهريًّا

السنة التاسعة والأربعون ـ تأسست عام 1974

المطبعة | مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط
(مجلة مُعتمدة) دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة
(اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية - جامعة عين شمس

رئيس مجلس الإدارة

أ.د. غادة فاروق

نائب رئيس الجامعة لشؤون خدمة المجتمع وتنمية البيئة

ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

مدير مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. السيد عبدالخالق، وزير التعليم العالي الأسبق، مصر

أ.د. أحمد بهاء الدين خيري، نائب وزير التعليم العالي الأسبق، مصر ؛

أ.د. محمد حسام لطفي، جامعة بني سويف، مصر ؛

أ.د. سعيد المصري، جامعة القاهرة، مصر ؛

أ.د. سوزان القليني، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. ماهر جميل أبوخوات، عميد كلية الحقوق، جامعة كفرالشيخ، مصر ؛

أ.د. أشرف مؤنس، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. حسام طنطاوي، عميد كلية الآثار، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. محمد إبراهيم الشافعي، وكيل كلية الحقوق، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. تامر عبدالمنعم راضي، جامعة عين شمس، مصر ؛

أ.د. هاجر قلديش، جامعة قرطاج، تونس ؛

Prof. Petr MUZNY، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Gabrielle KAUFMANN-KOHLER، جامعة جنيف، سويسرا ؛

Prof. Farah SAFI، جامعة كليرمون أوفيرني، فرنسا؛

إشراف إداري

أ/ سونيا عبد الحكيم

أمين المركز

سكرتارية التحرير

أ/ ناهد مبارز	رئيس وحدة النشر
أ/ رانداانوار	وحدة النشر
أ/ زينب أحمد	وحدة النشر
أ/ شيماء بكر	وحدة النشر
د/ امل حسن	رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني

أ/ رشا عاطف — وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة

وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية

د. هند رأفت عبد الفتاح

تصميم الغلاف أ/ أحمد محسن - مطبعة الجامعة

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: د. حاتم العبد، رئيس التحرير merc.director@asu.edu.eg

• وسائل التواصل: البريد الإلكتروني للمجلة: technical.supp.mercj2022@gmail.com

البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566

(وحدة النشر - وحدة الدعم الفني) موبايل/ واتساب: 01555343797 (2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg

ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

الرؤيـــة

السعي لتحقيق الريادة في النشر العلمي المتميز في المحتوى والمضمون والتأثير والمرجعية في مجالات منطقة الشرق الأوسط وأقطاره .

الرسالـــة

نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة في مجالات الشرق الأوسط وأقطاره في مجالات اختصاص المجلة وفق المعايير والقواعد المهنية العالمية المعمول بها في المجلات المُحَكَّمَة دوليًّا.

الأهـــداف

- نشر البحوث العلمية الأصيلة والرصينة والمبتكرة .
- إتاحة المجال أمام العلماء والباحثين في مجالات اختصاص المجلة في التاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون وعلم النفس واللغة العربية وآدابها واللغة الانجليزية وآدابها ، على المستوى المحلى والإقليمي والعالمي لنشر بحوثهم وإنتاجهم العلمي .
- نشر أبحاث كبار الأساتذة وأبحاث الترقية للسادة الأساتذة المساعدين والسادة المدرسين بمختلف الجامعات المصرية والعربية والأجنبية ٠
- تشجيع ونشر مختلف البحوث المتعلقة بالدراسات المستقبلية والشرق الأوسط وأقطاره ٠
- الإسهام في تنمية مجتمع المعرفة في مجالات اختصاص المجلة من خلال نشر البحوث العلمية الرصينة والمتميزة .

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير **د. حاتم العبد**

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

• أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
• أ.د. أحمد الشربيني	عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق	عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. السيد فليفل	عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
• أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر	أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
أ.د. أيمن فؤاد سيد	رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
• أ.د. جمال شفيق أحمد عامر	كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حمدي عبد الرحمن	عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. حنان كامل متولي	(قائم بعمل) عميد كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. صالح حسن المسلوت	أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق جامعة الأزهر - مصر وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
• أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة	كلية الآداب - جامعة المنيا، ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
• أ.د. عاصم الدسوقي	عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
• أ.د. عبد الحميد شلبي	كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفاف سيد صبره	كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
• أ.د. عفيفي محمود إبراهيم	كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
• أ.د. فتحي الشرقاوي	نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
• أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز	عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
أ.د. محمد السعيد أحمد	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• لواء / محمد عبد المقصود	رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
• أ.د. محمد مؤنس عوض	كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر	كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
• أ.د. مصطفى محمد البغدادي	كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
• أ.د. نبيل السيد الطوخي	رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي	كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد 90

عنوان البحث الصفحة

- **الدراسات القانونية LEGAL STUDIES**

1. **المحكمة الإلكترونية وأثرها في تحقيق العدالة الإجرائية..... 3-30**
الباحث/ أحمد عزت أنور

2. **طرق الترجيح في الحيازة العقارية ودورها في كسب الملكية في الفقه القانون..... 31-70**
الباحث/ عبود راشد عثمان حسن الأحمدي

- **الدراسات التاريخية HISTORICAL STUDIES**

3. **سيرابيوم مدامود 73-122**
الباحثة/ خلود عارف غريب

4. **جهود منظمة الأمم المتحدة فى مكافحة الإرهاب الدولي 123-214**
د. أحمد محمد رضوان حسن هيكل

5. **التحالف الإسرائيلي مع إثيوبيا وتطويق مصر في حوض النيل 215-258**
د. نورا محمد ماهر

- **الدراسات الاجتماعية SOCIAL STUDIES**

6. **الأبعاد الاجتماعية والثقافية لظاهرة الإرهاب في المجتمع المصري ... 261-296**
الباحثة/ سها سمير حماد سالم

7. **المشكلات الاجتماعية والصحية المرتبطة بالتلوث الناتج عن النشاط الصناعي «دراسة على إحدى الشركات بمحافظة المنيا»..... 297-338**
الباحث/ فرج محمد فرج إبراهيم

- **الدراسات الفلسفية PHILOSOPHICAL STUDIES**

8. **فوائد الديمقراطية وتحدياتها المستقبلية بين "دال" و"ليبست"..... 370-341**
الباحثة/ رنا عبد الجليل إبراهيم

- **الدراسات الإعلامية MEDIA STUDIES**

9. **اتجاهات الجمهور المصري نحو أداء المؤسسات الإسلامية الرسمية وقت الأزمات "دراسة ميدانية" 430-373**
الباحث/ محمود عبد الرحمن عبد العليم محمد

- **الدراسات اللغوية LINGUISTIC STUDIES**

10. **Winter Clothing in ancient Egypt 26-3**
الباحثة/ نورهان محمد هجان

الدراسات الفلسفية

PHILOSOPHICAL STUDIES

فوائد الديمقراطية وتحدياتها المستقبلية
بين " دال "[1] و" ليبست "[2]

The Benefits of Democracy and its Future Challenges between Dahl and Lipset.

الباحثة/ رنا عبد الجليل إبراهيم

مدرس مساعد بقسم الفلسفة

كلية الآداب – جامعة عين شمس

rana.ebrahim@art.asu.edu.eg

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

يتناول البحث موضوع "**فوائد الديمقراطية وتحدياتها المستقبلية**" عند اثنين من أهم فلاسفة السياسة المعاصرين، وهما **روبرت أ. " دال " Robert Alan Dahl(1915م–2014م)**، و**سيمور مارتن " ليبست " Seymour Martin Lipset (1922م–2006م)** ؛ إذ شكلت آرائهما وأفكارهما الأساس الفكري لقضايا الديمقراطية والحرية والمشاركة السياسية والتنمية الاقتصادية ؛ ليس في الولايات المتحدة فقط ، بل في العالم أجمع ؛ فرؤية " " **دال** ""، و"" **ليبست** "" لموضوع "**الديمقراطية**" تركزت في عرض فوائد الديمقراطية مقارنة بأي نظام آخر، مع التأكيد على أن الديمقراطية تواجه تحديات، وأن التحول إلى الديمقراطية يتطلب شروطًا عدة، ويجب أن يكون هذا التحول تدريجيًا. وقد اعتمدت الباحثة على المنهج التحليلي النقدي في معالجة جوانب البحث.

الكلمات المفتاحية: " دال "–" ليبست "–المشاركة السياسية–الديمقراطية.

Abstract:

This research discusses the topic "The Benefits of Democracy and its Future Challenges" by two of the most important contemporary political philosophers, Robert Alan Dahl (1915-2014) and Seymour Martin Lipset (1922م-2006م). As their views and Ideas formed the intellectual basis for the Issues of Democracy, Freedom, Political Participation and Economic Development, Not only in the United States, but also in the whole world. The vision of "Dahl" and "Lipset" of the subject of "Democracy" focused on presenting the benefits of Democracy compared to any other system, emphasizing that democracy faces challenges, and that the transition to democracy requires several conditions, and must This transition should be gradual. The researcher adopted a critical analytical approach in addressing aspects of research.

Key Words: Dahl - Lipset - Political participation - Democracy

تمهيد:

يرتبط مفهوم **الديمقراطية** نظريًا وواقعيًا بقيمة الحرية، وهي الفكرة التي نجدها في أدبيات العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تدرس تطوّر الفكر الإنساني المعاصر، وفي تطبيقات السياسات الاجتماعية والاقتصادية الحديثة. ولا شك أن الديمقراطية بما هي التدبير المعقلَن للاجتماع البشري تهدف إلى تحقيق الحريات ، وضبط النوازع غير الطبيعية نحو العنف والإقصاء والاستبداد ، وانتهاكات حقوق الإنسان. وبالنظر إلى هذه الخلفية التأسيسية، فإنّ الديمقراطية تبدأ من الحرية وتنتهي إليها بطرق شتى؛ أي أنّ الوعي بالحرية الذاتية أولاً ثم استشعار ضرورة النضال من أجل تحقيقها ثانيًا .(3)

أولاً: فوائد الديمقراطية:

تُعد الديمقراطية ذات أهمية كبرى للفرد والمجتمع والدولة، لهذا يتساءل " " **دال "": لماذا يجب أن ندعم أو نختار الديمقراطية كنظام أفضل لحكم الدولة أكثر من أي بديل غير ديمقراطي؟**

فيجيب " " **دال** " " أنه على الرغم من عيوب الديمقراطية ولكن يجب ألّا تغيب عنا الفوائد التي تجعل الديمقراطية نظامًا مرغوبًا فيه أكثر من أي بديل محتمل لها؛ فهي تقدم نتائج مرغوبة ؛ **لذا فإن الديمقراطية بالمقارنة بأي بديل معقول، لها عشرة مزايا على الأقل هي:**

1-تُساعد الديمقراطية على منع حكومة الحكام المستبدين القساة ؛ فيقول " **دال** " في ذلك "...ربما كانت أكبر مشكلة أساسية ومستمرة في السياسة خلال التاريخ المسجل – بما فيه وقتنا الحاضر– هي تجنب حكم الفرد".

2-تمنح الديمقراطية مواطنيها عددًا من الحقوق الأساسية لا تمنحها ولا تستطيع أن تمنحها النظم غير الديمقراطية لأن الديمقراطية ليست فقط عملية حكم بل نظام حقوقي أيضًا ؛ حيث كانت الحقوق عناصر أساسية في المؤسسات السياسية الديمقراطية.

وتُعد الحقوق المدنية والحريات من كتل البناء الأساسية في العملية الديمقراطية للحكومة، لذا الديمقراطية تكون أكثر عدلاً وأكثر احترامًا لمصالح البشر من نظام الحكم غير الديمقراطي. الأمر الذي عبر عنه " **دال** " بقوله "... ولا يوجد بين النظم غير الديمقراطية من يسمح لمواطنيه (أو رعاياه) بهذه المجموعة من الحقوق السياسية، ومع ذلك فإن الوعد بالحقوق الديمقراطية كتابةً أو في القانون أو في وثيقة الدستور ليس كافيًا، بل يجب أن تُطبق الحقوق وتكون متاحة بفعالية للمواطنين عند التطبيق. وإذا لم تكن كذلك، يكون النظام السياسي غير ديمقراطي بنفس القدر-برغم مما يزعمه حكامه- ويكون التزين بلباس "**الديمقراطية**" ليس إلا واجهة لحكمهم غير الديمقراطي"(4).

3-تضمن الديمقراطية لمواطنيها مجالاً أوسع من الحرية الشخصية أكثر من أي بديل محتمل لها. والأكثر من هذا أن الديمقراطية لا يمكن أن تستمر طويلاً إلا إذا عمل مواطنوها على خلق ثقافة سياسية مساندة، بل في الواقع ثقافة عامة مساندة لهذه الأفكار والممارسات. وفي هذا الصدد قد أوضح " **دال** " أن العلاقة بين نظام الحكومة الديمقراطي والثقافة الديمقراطية التي تساندها علاقة معقدة، ويكفي هنا أن نقول إن الثقافة الديمقراطية من المؤكد أن تركز على قيمة الحرية الشخصية، وبذلك تقدم الدعم لحقوق إضافية وحريات ، وأنهم لا يمكنهم الحصول على جمهورية ديمقراطية بدون حرية التعبير. ورأى

" **دال** " أن ما قاله رجل الدولة الإغريقي **بريكليس Perikles (490 ق.م-429 ق.م)** عن الديمقراطية الأثينية في 431 ق.م ينطبق بالقدر نفسه على الديمقراطية الحديثة ؛ إذ أكد **بريكليس** على "..أن الحرية التي نتمتع بها في حكومتنا تمتد أيضًا إلى حياتنا العادية".

4-تُساعد الديمقراطية الأفراد على حماية مصالحهم الأساسية.

5-الحكومة الديمقراطية هي وحدها التي تعمل على إتاحة الفرصة القصوى للأفراد لممارسة حرية تحقيق الذات، أي أن يعيشوا في ظل قوانين من اختيارهم.

6-الحكومة الديمقراطية هي وحدها التي تستطيع أن تقدم أكبر فرصة لممارسة المسؤولية الأخلاقية؛ بمعنى أن يكون لك حكم ذاتي في مجال الخيارات الأخلاقية المحتملة، إلى مدى لا يستطيع أي بديل غير ديمقراطي أن يحققه.

7-تستطيع الديمقراطية أن تعزز التنمية البشرية بشكل أفضل من أي بديل محتمل. ويقول " **دال** " في ذلك أن "... النظم الديمقراطية وحدها هي التي تهيئ الظروف التي يمكن أن تحقق الصفات التي قد يرغب أكثرنا في تنميتها نموًا كاملًا (ومن بين الصفات المرغوب فيها، نجد الأمانة والإنصاف والشجاعة والمحبة). وأن جميع النظم الأخرى تقلل المجال الذي يمكن للبالغين أن يتصرفوا فيه لحماية مصالحهم، ومراعاة مصالح الآخرين، ويتحملوا مسؤولية القرارات المهمة، ويشاركوا بحرية مع غيرهم في البحث عن أفضل قرار، وبعض النظم تقلل هذا المجال بشكل عنيف. ومع ذلك فإن الحكومة الديمقراطية لا تكفي لضمان تنمية الأفراد لهذه الصفات، ولكنها أساسية".

8-تقدم الحكومة الديمقراطية درجة أعلى نسبيًا من المساواة السياسية.

9-وبالإضافة إلى ذلك ووفق ما رأى " **دال** " فإن الديمقراطيات النيابية الحديثة لا تخوض حروبًا فيما بينها، وعلى ذلك فإن العالم الأكثر ديمقراطية مؤهلاً لأن يكون عالمًا أكثر سلامًا.

10- تتجه الدول ذات الحكومات الديمقراطية إلى أن تكون أكثر رخاء من الدول ذات الحكومات غير الديمقراطية؛ **ولهذه المزايا جميعًا فإن الديمقراطية تمثل لأغلبنا اختيارًا أفضل كثيرًا من أي بديل محتمل لها**(5).

ثانيًا: التحديات المستقبلية للديمقراطية:

يتساءل عدد كبير من المفكرين هذه الأيام: **هل يمكن أن تكون دولة ما ديمقراطية وإمبراطورية مستبدة في الوقت ذاته؟** وإذا اختارت أن تكون الأخيرة **أليس من المحتم أن تأخذ نفس مسار الإمبراطوريات القديمة التي انتهى بها الحال إلى الانهيار؟** (6). ويجيبنا " **دال** " أن القرن العشرين-كما رأينا-كان يبدو في بعض الأحيان لكثير من معاصريه، أنه سيتحول إلى فترة سوداء ومأسوية للديمقراطية، حيث انهارت الديمقراطية وتفككت وأفسحت الطريق لنظم استبدادية، ولكن ثبت بدلاً من ذلك تحول القرن العشرين إلى عهد انتصار ديمقراطي غير مسبوق في نهاية هذا القرن. وعلى الرغم من أننا قد نشعر بالارتياح في الاعتقاد أن القرن الحادي والعشرين سيكون رحيمًا بالديمقراطية، كما كان القرن العشرين، إلا أن سجل التاريخ يخبرنا أن الديمقراطية كانت نادرة في الخبرة البشرية. فهل مكتوب عليها أن يستبدل بها نظمًا غير ديمقراطية تبدو كنسخة القرن الحادي والعشرين لوصاية الصفوة السياسية والبيروقراطية؟ أم هل ستستمر بدلاً من ذلك في توسعها العالمي؟ أو ربما في تطور آخر، فهل يصبح ما يسمى "**ديمقراطية**" أعرض في المدى، وأضحل في العمق،

بمعنى أنها تمتد إلى دول أكثر وأكثر في الوقت الذي تضعف فيه خصال الديمقراطية؟

ويعود " **دال** " ليُجيب أن جميع الدول ستتعرض إن عاجلاً أو آجلاً لأزمات عميقة سياسية وعقائدية واقتصادية وعسكرية ودولية. وعلى ذلك، فإن كان لنظام سياسي ديمقراطي أن يَثبت فيجب أن يكون قادرًا على تخطي التحديات والقلاقل التي تسببها أزمات مثل هذه. وإن تحقيق ديمقراطية مستقرة ليس مجرد إبحار في ريح طيبة، بل إنه يعني أيضًا الإبحار في ريح عاصف. وقد استطاعت بعض الديمقراطيات أن تتخطى العواصف والأعاصير، ليس مرة واحدة بل عدة مرات. وبعضها خرج بسفينة الديمقراطية وهي أكبر قدرة على الإبحار من ذي قبل، وإن الذين حققوا البقاء بعد هذه الفترات العاصفة هم بالتحديد الدول التي يمكن أن نسميها الآن الديمقراطيات الأقدم(7).

إن المشكلة السياسية الأساسية التي شغلت بال " **دال** " كفيلسوف وعالم سياسة، هي صعوبة الحكم الذاتي في ظل المجتمع الحديث المعقد المكتظ بالسكان. فـ " **دال** " لا يعتقد أن الصعوبات أمام توسع الديمقراطية سوف يتم تجاوزها بسهولة، فقد امتلك " **دال** " نظرة تشاؤمية–غريبة–بشأن احتمالية توسيع الحكم الديمقراطي، ورغم ذلك لا نجده ينغمس في التشاؤم؛ إذ دعا " **دال** " إلى بذل المزيد من الجهد للتحول تجاه الديمقراطية وتعميق القائم منها بالفعل. وعلى الرغم من أن كون مستقبلنا ليس محتومًا بعد، إلا أن " **دال** " اعترف بأن السياسة قد تغيرت بطرق لا رجوع عنها لأغراض عملية ؛ فالمعضلة الديمقراطية عند " **دال** " هي "**فعالية النظام مقابل مشاركة المواطنين**". فقد ذهب " **دال** " إلى أنه كي تظل ديمقراطيات اليوم مناسبة

وفعالة، يجب أن تتعامل ليس فقط مع حقائق المجتمعات المكتظة بالسكان والتعددية الاجتماعية داخل وخارج الحدود الوطنية، ولكن أيضًا مع اقتصاد السوق المعولم(8).

بينما يرى " **ليبست** " أن من أهم معوقات الديمقراطية النزعة التسلطية ؛ إذ ذهب " **ليبست** " إلى أن كلمة "**تسلطية**" تُشير هنا إلى المواقف الطبيعية والميول أو الأفكار المكونة فعلاً لدى الأفراد أو الجماعات. وهي تُشير أيضًا إلى مجموع المواقف الفردية لا إلى مواقف المؤسسات الاجتماعية. ومن ثم يُفرق " **ليبست** " بينها وبين كلمة "**متطرف**"، حيث إن كلمة متطرف تُشير إلى الحركات السياسية والأحزاب والأيديولوجيات، أكثر من استعمالها للإشارة إلى المواقف والميول الفردية. وتطرق " **ليبست** " إلى أن مفكري اليسار الديمقراطي تحققوا بصورة تدريجية من أن الحركات المتطرفة في المجتمع الحديث تستند في الغالب إلى الطبقات الدنيا أكثر من استنادها إلى الطبقات العليا والمتوسطة. كما أن العديد من الدراسات توحي أن طريقة حياة الطبقة الدنيا تخلق أفرادًا لهم مناهج متزمتة وغير متسامحة في المجال السياسي(9).

والجدير بالذكر أن المستقبل – فيما يبدو – غير مؤكد بحيث يقدم إجابات كاملة، ومع ذلك فقد نستطيع أن نتنبأ بثقة كبيرة أن بعض المشاكل التي تواجهها الآن الدول الديمقراطية ستبقى، وربما تصبح أكثر إلحاحًا. ولكن لنا أن نكون على ثقة من أمر واحد، وهو: أن طبيعة الديمقراطية ونوعيتها ستعتمد إلى حد بعيد على نجاح المواطنين والقادة الديمقراطيين في مواجهة التحديات. **وسوف نذكر الآن بعض التحديات التي يمكن أن تواجهها الديمقراطيات:**

- **التحدي الأول: النظام الاقتصادي (رأسمالية السوق):**

ذكرنا من قبل وفق ما رأى " **دال** " أنه إذا كان الارتباط بين الديمقراطية الحديثة واقتصاديات السوق له مزايا للطرفين، فإننا لا نستطيع أن نتجاهل ثمنًا مهمًا تفرضه اقتصاديات السوق على الديمقراطية، ألا وهو أن اقتصاد السوق يولد عدم مساواة اقتصادية وبذلك فإنه قد يقلل أيضًا احتمالات تحقيق المساواة السياسية الكاملة بين المواطنين في دولة ديمقراطية. ومع ذلك فليس هناك بديل أفضل من اقتصاد السوق والتنمية الاقتصادية، وعليه فلابد أن يستمر التعايش مع هذا التحدي مع العمل على تقليل الأضرار المتسببة من عدم المساواة السياسية**(10)**.

وهكذا يتضح لنا–وفق ما رأى " **دال** " – أن أحد هذه التحديات ينبع مباشرة من النتائج المتضاربة لرأسمالية السوق ؛ فمن بعض الأوجه تكون ملائمة للديمقراطية و من غيرها تكون غير ملائمة. ويتضح لنا أيضًا أن التوتر بين الأهداف الديمقراطية واقتصاد رأسمالية السوق يكاد يكون من المؤكد أن يستمر إلى ما لانهاية. **ولكن هل هناك وسائل أفضل للاحتفاظ بمزايا رأسمالية السوق، وفي الوقت نفسه تقلل تأثيرها الضار على المساواة السياسية؟** والإجابة تتوقف على مدى كفاءة الدول الديمقراطية في مواجهة تحدياتها، وستحدد أيضًا الإجابات التي يقدمها المواطنون والقادة في الدول الديمقراطية إلى حد بعيد طبيعة الديمقراطية ونوعيتها في القرن المعاصر**(11)**.

كما أكد " **ليبست** " أن عدم استقرار الديمقراطية بشكل عام يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمستويات القومية للتنمية الاقتصادية والمستويات القومية للتحصيل العلمي ؛ الأمر الذي يكشف لنا أن موقف الطبقات الدنيا من الديمقراطية يتوقف على مكانتها في المجتمع وخاصة على المستوى الاقتصادي. فكلما اتسموا بالفقر وقلة التعليم وقلة

الاطلاع وعدم القدرة على الانخراط في الحياة السياسية كان من البديهي أن يقفوا على طرف نقيض من الديمقراطية(12).

الأمر الذي عبر عنه " **ليبست** " قائلاً "...ويُعد أفراد الطبقات الدنيا في الدول النامية أشد فقرًا، وأكثر إحساسًا بعدم الطمأنينة، وأقل تعليمًا وثراءً من أمثالهم في الدول الأكثر ازدهارًا. بينما تُعد الطبقات الدنيا في الديمقراطيات الأكثر تنمية، المستقرة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية وأستراليا، جزءًا لا يتجزأ من المجتمع. وتكون عزلتهم عن بقية القطاعات الثقافية أقل بكثير من العزلة الاجتماعية للطبقات الفقيرة في الدول الأخرى، التي تفصلها عن الباقين مستويات متطرفة من الدخل المنخفض، والتعليم الضئيل أو الجهل المتفشي. ولقد قلل تقبل العمال في الكيان السياسي في العالم الصناعي الغربي من ميولهم التسلطية إلى حد كبير"(13).

هكذا يتسنى لنا القول إن العدو اللدود للديمقراطية يتمثل في كل من النزعة التسلطية والتطرف الذي لا يرتبط بشكل ما أو بطبقة بعينها، وإنما بمجموعة من العوامل التي إذا ما وُجدت في أي طبقة قادتها صوب التسلط والتطرف والبعد عن الديمقراطية ؛ فالديمقراطية كما تستلزم وجود التنمية الاقتصادية، فإنها تتوقف أيضًا على المكانة الاجتماعية(14).

ويجب التأكيد على أن العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ليست علاقة سببية أو حتى خطية، فيمكن أن تتواجد إحداهما دون الأخرى، إذ تُظهر البيانات المستمدة من الاقتصاد القياسي على عدم وجود أي دليل على أن التنمية الاقتصادية لها تأثير سببي على الديمقراطية. كما أن هذه البيانات لا تدعم فكرة أن التنمية الاقتصادية تؤثر أو تقلل من احتمالية حدوث انقلابات سياسية أو عسكرية في

الدولة، كما أن التنمية الاقتصادية لا تدعم تحول المجتمع إلى الديمقراطية ؛ إذ تتمايز المجتمعات فيما تحمله من سمات اقتصادية وسياسية وثقافية ، تحدد هذه السمات مدى ازدهار المجتمع ومدى ازدهار ديمقراطيته(15).

- **التحدي الثاني: التنوع الثقافي:**

في البداية علينا أن نُقر بإن مستوى متوسط من الانسجام الثقافي ملائم لتكوُّن الديمقراطية واستقرارها في العديد من الدول الديمقراطية الأقدم. وذلك ما أكده " **دال** " بأنه خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين أسهمت العديد من التطورات في هذه الدول في زيادة ذلك التنوع الثقافي، ويبدو من المنتظر أن يستمر ذلك في القرن الحادي والعشرين. ولقد تضخم التنوع الثقافي– حسبما رأى " **دال** "– في الدول الديمقراطية الأقدم بزيادة أعداد المهاجرين الذين كانوا يتصفون باختلافات عرقية ولغوية، ودينية، وثقافية. وينتظر أن تسهم الهجرة، القانونية وغير القانونية، لعدة أسباب في زيادة كبيرة في التنوع الثقافي في الديمقراطيات. فالاختلافات الاقتصادية على سبيل المثال بين الدول الديمقراطية الغنية والدول الأفقر، تُشجع الأفراد في الدول الأفقر على الأمل في إمكانية الهرب من فقرهم بالانتقال إلى الدول الأغنى. ويريد غيرهم ببساطة أن يرفعوا من نوعية حياتهم بالهجرة إلى دولة غنية ذات فرص أكثر. وقد زاد عدد الراغبين في الانتقال إلى الديمقراطيات الأقدم بصفة خاصة خلال السنوات الأخيرة من القرن العشرين(16).

ولعل هذا ما نشهده في وقتنا المعاصر في قنوات الأخبار من حوادث الغرق المتكررة للمهاجرين في البحر المتوسط–قوارب الموت–والراغبين في الانتقال إلى أوروبا لما يمثله ذلك من أمل وحلم للتخلص من الفقر وتحسين أحوالهم والتمتع بالرفاه الأوروبي.

ويقول " **دال** " في ذلك "...وفي مواجهة الضغوط من الخارج ومن الداخل، اكتشفت الدول الديمقراطية أن حدودها أكثر نفاذًا مما كانت تعتقد. ويبدو أنه من غير المحتمل أن يقل التنوع الثقافي والتحدي الذي يمثله القرن الحادي والعشرين، بل يبدو أن التنوع يحتمل الزيادة. وإذا كانت الدول الديمقراطية في الماضي لم تتعامل مع التنوع الثقافي بطرق تتسق مع الممارسات والقيم الديمقراطية، فهل يمكنها أن تفعل أفضل من ذلك في المستقبل؟ إن التنظيمات المختلفة تقدم حلولاً ممكنة تتراوح بين الاستيعاب في طرف والاستقلال في الطرف الآخر، وربما توجد حلول أخرى. ولكن لا يوجد من بين هذه البدائل ما يضمن نهاية دائمة للنزاعات الثقافية المفرقة. وإن الحلول العبقرية التي قدمت الاستقرار لفترة من الوقت في لبنان ونيجيريا وسري لانكا انتهت جميعها تحت التوتر الناشئ من النزاع العرقي إلى حرب أهلية أو حكم مستبد. وهناك نتيجة

لا يمكن تجنبها، وهي: أنه لا توجد حلول عامة لمشاكل الدول المنقسمة ثقافيًا، فكل حل يجب أن يُصاغ طبقًا لظواهر كل دولة. وعلى أي حال، ستعتمد طبيعة ونوعية الديمقراطية هنا أيضًا على التنظيمات التي تضعها الدول الديمقراطية للتعامل مع التنوع الثقافي في شعوبها"(17).

بينما رأى " **ليبست** " أن فكرة عدم التجانس العرقي يمكن أن تضعف السعي وراء دولة رفاهية قوية، وأن الانقسامات العرقية داخل الطبقة العاملة في الولايات المتحدة من المحتمل أنها ستقوض قدرتها على المطالبة بإصلاحات تقدمية. فالتجانس العرقي عامل قوة للدولة؛ لأن عدم التجانس العرقي من المحتمل أن يؤثر بشكل سلبي على المنافع العامة مثل التعليم العام وتقييد برامج الرعاية الاجتماعية، وقد يكون ذريعة لتبرير التباينات في الإنفاق الحكومي على المدن والمقاطعات من العرقيات

المختلفة. وقد فسر البعض أن التنوع العرقي داخل الولايات المتحدة الأمريكية هو العامل الرئيس وراء عدم قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتطوير دولة رفاهية على النمط الأوروبي(18).

- **التحدي الثالث: التعليم المدني:**

التعليم هو مفتاح معرفة القدرات البشرية، شريطة أن يُفهم التعليم على أنه سلسلة من العمليات التي تستهدف إكساب الفرد مؤهلات مهنية، وتساعده على استغلال طاقاته من خلال الاستيعاب والسيطرة على العناصر الثقافية، والإسهام بوعي في تحمل المسؤولية المجتمعية، وإن دور التعليم في عملية التحول الديمقراطي هو أكثر أهمية في الوطن العربي عامة ومصر خاصة؛ لما له من آثار حاضرة ومستقبلية، ولكن الأمر يحتاج إلى عمل وجهد كبيرين لإعادة تحديد مفهوم عملية التعليم وأهدافها. وذلك لأن التعليم يستهدف تدريب الإنسان على توقع التغيير والاستعداد له والتهيؤ للتأثير فيه. وذهب **جيمس كولمان James Coleman (1925م-1995م)** في هذا الصدد إلى أن التعليم هو بمثابة المفتاح الذي يفتح الباب إلى كل مجالات الحياة الأخرى ؛ فالنظام التعليمي هو بمثابة المحور الرئيس لكل الجوانب. وبالتالي حين نتحدث عن مستقبل الإنسان المصري في القرن الحادي والعشرين، لا بد أن نقول إن عقيدتنا يجب أن تكون إتاحة الفرصة للتعبير الحر وفقًا للدستور والقانون، وإفساح المجال للتنوع الفكري والحوار الديمقراطي بين الأجنحة المختلفة و الفصائل المتنوعة. وذلك لأنه حين يدور الحوار تتضح الحقيقة ليس بشكل مطلق أيضًا، بل بشكل نسبي ؛ فالحقيقة نسبية وليست مطلقة(19).

من هذا المنطلق نتذكر رؤية " **دال** " في أن أحد المعايير الأساسية لعملية الديمقراطية هو الفهم المستنير، وأنه يجب أن تتاح لكل عضو أو مواطن في حدود

معقولة للوقت، فرصٌ متساوية وفعالة لمعرفة السياسات البديلة الملائمة وآثارها المحتملة. ولقد أوجدت الدول الديمقراطية مسالك متعددة للفهم السياسي، ويزداد فهم أغلب المواطنين للسياسة بالإتاحة العريضة للمعلومات الملائمة التي يمكن أن يحصلوا عليها، بتكلفة منخفضة من وسائل الإعلام. ويقول " **دال** " في ذلك "...ونتيجة لذلك أصبحت إحدى الحاجات الضرورية في الدول الديمقراطية، زيادة قدرة المواطنين على المشاركة الذكية في الحياة السياسية"(20).

ويتابع " **دال** " تساؤلاته: **هل تصمد الدول الديمقراطية، سواء القديمة أو الحديثة، أو التي في مرحلة التحول، في مواجهة هذه التحديات وغيرها التي من المؤكد أنها ستواجهها؟** وإذا فشلت في ذلك فإن الفجوة بين مثاليات الديمقراطية وحقائقها–وهي كبيرة في الوقت الحاضر–ستزداد حجمًا، وسيأتي بعد عصر انتصار الديمقراطية عصر تحلل وانهيار الديمقراطية.

ورأى " **دال** " أن الإجابة ببساطة تتمثل في "...أن الخبرة أثبتت أنه ما إن تصبح المؤسسات الديمقراطية قائمة على أساس متين في دولة ما، فإنها تُثبت قوتها ومرونتها. ولقد أثبتت الديمقراطيات طاقة غير متوقعة في التعامل مع المشاكل التي واجهتها، ربما بشكل غير كامل ولكنه مُرضٍ. وربما تحولت–في النهاية–إلى ديمقراطيات متقدمة فعلاً. ونجاح الديمقراطيات المتقدمة سيصبح مصباحًا لكل مَنْ يؤمنون بالديمقراطية على مستوى العالم"(21).

ويمكن اعتبار التعليم–حسبما رأى الكثير من المفكرين–العامل الأكثر أهمية في تكوين المواقف الحيوية والقيم الخاصة بثقافة المشاركة السياسية ؛ فالاتصالات الجماهيرية لبناء التماسك المجتمعي تُعد أمرٌ حاسم لتعزيز الإجراءات الديمقراطية. وقد تشارك " **دال** " و" **ليبست** " الرؤى ذاتها حول ضرورة توافر مجموعة معقدة من

الظروف الاجتماعية والاقتصادية المترابطة كمتطلبات أساسية للديمقراطية السياسية. فنجد أن " **ليبست** " قد تبنى اتجاهًا جديدًا يتم فيه تحويل التركيز من خصائص الفرد إلى خصائص النظام؛ إذ نادى " **ليبست** " بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية كشرط ضروري للديمقراطية، ولكن ليس كشرط كاف لإنشاء أو الحفاظ على النظام السياسي الديمقراطي(22).

فقد أولى " **ليبست** " التعليم أهمية خاصة عند تناوله لمعوقات الديمقراطية، إذ رأى " **ليبست** " أن انخفاض مستوى التعليم وتدنيه خاصةً في الطبقات الفقيرة والتي تُمثل أغلبية المجتمع في الدول النامية، قد أسهم في عدم اهتمام هذه الطبقات بالديمقراطية وصب كل اهتمامها بتلبية الاحتياجات الاقتصادية، وذهب " **ليبست** " إلى أن هناك شواهد ثابتة على العلاقة العكسية بين عدد السنوات التي تم قضاؤها في المدرسة، والارتباط الوثيق بالاتجاهات غير الديمقراطية لدى الأفراد. إلا أنه في الوقت ذاته أكد على العلاقة الطردية بين التعليم والمستوى الاقتصادي والاجتماعي، إذ إن ارتفاع الدخل والمستوى الاقتصادي والانتماء لطبقات اجتماعية أعلى يُسهم بشكل كبير في ارتفاع مستوى التعليم لدى الأفراد. وفي هذا الصدد أوضح " **ليبست** " قائلاً "...إن نسبة التسامح لدى المستوى التعليمي العالي أعظم من تلك الموجودة لدى المستوى الوظيفي العالي، مع ثبات العوامل الأخرى. ويرتبط التعليم المتدني بطبيعة الحال بالوضع الوظيفي المنخفض ارتباطًا وثيقًا، وكلاهما يعتبر من الملامح التي تُحدد حالة الافتقار إلى التسامح. فإن نقص التعليم وقلة الاطلاع وعدم المقدرة على الانغماس في الحياة السياسية تُعد من العوامل المهمة التي تؤدي إلى النزعة التسلطية في الطبقات الدنيا"(23).

ولا يغيب عن أذهاننا أن هناك تحديًا ديمقراطيًا يُعد من أشد التحديات ضررًا على مستقبل الديمقراطية في منطقتنا العربية، ألا وهو الفجوة بين ثقافة النخبة الحاكمة والثقافة الشعبية. وهذه الفجوة الثقافية تُعبر عن ظاهرة الانفصام الثقافي في المجتمع، فإننا نرى أن ذلك من معوقات تطبيق الديمقراطية في الدول والمجتمعات التي تحبو صوب الديمقراطية أو تلك التي تعيش مرحلة الانتقال الديمقراطي. فاتحاد الرؤى بين النخبة الحاكمة وجميع أطياف الشعب من شأنه أن يُمهد الطريق أمام ترسيخ قيم الديمقراطية في المجتمع، ولعل هذا ما يعانيه مجتمعنا المصري والعربي من أن النخب الحاكمة لا تسعى بصورة دائمة لمد جسور التواصل مع الشعوب لإيجاد أرضية واحدة وأهداف مشتركة تعضد من التماسك المجتمعي وتسهم في إنجاح التجربة الديمقراطية. وسوف يظل الحلم الديمقراطي قائمًا ولكننا للأسف الشديد مازلنا لم نستطع تخطي عتبة التأسيس الحقيقي والأصيل لديمقراطية عربية أصيلة، يمكن أن تجعلنا كمصريين وعرب نعيش ككائنات مبدعة وخلاقة في عصر العولمة.

- **التحدي الرابع: المشاركة السياسية:**

إذا تأملنا المشهد السياسي العربي الراهن يمكننا القول إن آفاق الديمقراطية بمعناها الأصيل ليست واسعة ولا ممتدة! والسؤال هو ما الذي يمنع تحقيق الديمقراطية في العالم العربي؟ في الواقع أن الإجابة تحتاج إلى الإلمام بكل عناصر الصورة المجتمعية العربية المعقدة. وليس هناك من شك في أن المجتمع العربي قد ورث تقاليد قبلية راسخة، تُعد من بين معوقات الممارسة الديمقراطية بالإضافة إلى تقاليد العصبية والطائفية. وهذا ما عبر عنه **ديڤيد ماكليلاند David McClelland (1917م-1998م)** إذ أرجع صعود المجتمعات وأفولها إلى "**القيم التي يعتنقها أكثر أبناء المجتمع**"، وركز على الحاجة إلى الإنجاز أو الدافعية للإنجاز باعتباره أكثر العناصر

مسؤولية في تفسير الاختلافات في درجة التنمية الاجتماعية والتقنية (التكنولوجية) بين المجتمعات(24).

صحيح أن عددًا من البلاد العربية قد قطع أشواطًا متعددة في مجال التحديث والإصلاح السياسي، غير أن هذه المحاولات التحديثية لم تستطع أن تحقق التجدد السياسي الحقيقي، بما تتضمنه من الاحترام الشديد للفرد وحقوقه باعتباره فردًا، ومن سيادة العقلانية، وتأسيس دولة القانون، والتي تعيد احترام حق المواطنة بغير تمييز بين الجنس واللون والدين.

وقبل ذلك كله لم تستطع محاولات التحديث عشوائية كانت أم منظمة، أن تصل لعتبة تداول السلطة، وهو مبدأ بغيره لا تقوم أي ديمقراطية ، مع العلم أن بعض النظم السياسية العربية السلطوية قد أعلنت برنامجًا واسعًا للإصلاح السياسي، غير أنه في التطبيق ثبت بما لا يدع مجالاً للشك أنها تنزع إلى نوع من أنواع "**الديمقراطية المقيدة**"، التي تؤدي عمليًا إلى وضع عقبات متعددة أمام حق المشاركة السياسية وهو حق أصيل من حقوق المواطن في أي دولة ديمقراطية. وهكذا يمكن القول إن الأوضاع الاجتماعية الموروثة والحالية الناجمة عن استئثار طبقات اجتماعية بعينها بالسلطة طوال مراحل تاريخية طويلة، من أهم الأسباب التي تحول دون نشوء ديمقراطية عربية أصيلة ومستقرة.

لهذا فالحل يكمن في الحوار المفتوح والمشاركة السياسية لجميع أطياف الشعب، إذ تسمح بالوصول إلى تقارب المواقف. وإن المسألة الأساسية لمستقبل المجتمع المصري تتوقف على مسألة إتاحة المناخ الصحي للتعددية الفكرية وحرية التعبير والتفكير في ضوء احترام الدستور والقانون(25).

وذلك يتفق مع ما رأه " **دال** " بأن الأكثر تحديًا للأفكار والممارسات الديمقراطية هو الضرر الذي توقعه الحكومات الشعبية على الأفراد الذين يعيشون في نطاق سلطتها، والملزمين بإطاعة قوانينها مع حرمانهم من حقوق المشاركة في الحكم. وعلى الرغم من أن هؤلاء الأفراد محكومون فإنهم لا يحكمون، ومن حسن الحظ أن حل هذه المشكلة واضح، وإن لم يكن دائمًا سهل التطبيق، وهو يجب أن تمتد الحقوق الديمقراطية إلى أعضاء الجماعات المستبعدة. وقد تم تبني هذا الحل في الواقع على نطاق واسع في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عندما ألغيت القيود السابقة على حق التصويت، وأصبح حق التصويت الشامل للبالغين نمطًا ثابتًا للحكومات الديمقراطية.

ولكن ألا يمكن للحكومات الديمقراطية أن توقع الضرر على أقلية من المواطنين الذين يملكون حق التصويت ولكن أصوات الأغلبية تغلبهم، أليس هذا ما يسمى بـ "**استبداد الأغلبية**"؟

فيجيب " **دال** " "...أنه كان يود أن تكون الإجابة سهلة، ولكنها مع الأسف أكثر تعقيدًا مما يمكن أن نفترض. والتعقيد يأتي من أن كل قانون أو سياسة عامة، سواء اتخذته أغلبية ديمقراطية، أو أقلية حاكمة أو دكتاتور رحيم، من المؤكد أن يوقع بعض الضرر على بعض الأفراد. والأمر ببساطة، ليس في أن حكومة ما يمكن أن تصوغ جميع قوانينها بحيث لا يضر أي منها بمصالح أي مواطن، ولا يمكن لأي حكومة حتى الحكومة الديمقراطية أن تدعي ذلك. والموضوع هو ما إذا كان على المدى البعيد يمكن للعملية الديمقراطية أن تسبب ضررًا أقل لحقوق مواطنيها الأساسية ومصالحهم من أي بديل غير ديمقراطي، ويكفي أن الحكومات الديمقراطية تمنع الأرستقراطية الفاسدة من أن تحكم حتى تكون أكثر استجابة لهذا المطلب من الحكومات غير الديمقراطية"**(26)**.

ونحن نتفق مع " **دال** " في ذلك ؛ فجوهر الديمقراطية التمثيلية يتمثل في حق الاقتراع المتساوي ورغم أن هذا الاقتراع قد ينحاز ناحية رأي الأغلبية مُقصيًا بذلك رأي الأقلية، إلا أنه لا مناص من ذلك فالسبيل الوحيد لجعل الأمر يبدو ديمقراطيًا هو التصويت الحر.

وقد يُنظر إلى عملية الإدلاء بالأصوات على أنها مناسبة لاكتشاف الإرادة العامة، خاصة إذا حققت فائدة سياسية واقتصادية للدولة، نظرًا لأن مكاسب المجتمع ككل تتجاوز الخسارة التي تتكبدها الأقلية. فوفقًا لذلك فالديمقراطية هي **الموائمة والموازنة بين مصالح أولئك الذين يكسبون (الأغلبية) مقابل أولئك الذين يخسرون (الأقلية)**. رغم أن البعض يرى أن ذلك استبدادًا للأغلبية وإن قوة الأغلبية لا تجعل الأغلبية على حق، إلا أنه في حقيقة الأمر هو ضمانة للأقلية، وحتى إذا كنت من بين أقلية الأعضاء فإنك قد تقرر مع ذلك أن العملية الديمقراطية أكثر عدلاً من أي عملية يمكن أن نأمل تحقيقها، كما أن الديمقراطية تُعلم المواطنين والقادة الديمقراطيين فنون الحل الوسط. وبهذا فالفرد يمارس حريته باختياره الحر في ظل دستور ديمقراطي أفضل من أي بديل غير ديمقراطي ؛ فالتضمين أفضل من الاستبعاد(27).

ويتفق " **ليبست** " مع " **دال** " في ذلك، إذ ذهب " **ليبست** " إلى أن من تحديات الديمقراطية الانفصال التام بين الطبقات الفقيرة ومجريات الحياة السياسية في المجتمع، فتلك الطبقات ركزت اهتمامها على متطلبات الحياة اليومية وأهملت الشأن السياسي إما لأسباب تثقيفية توعوية لم تتوافر لتلك الطبقات نظرًا لانخفاض المستوى التعليمي والثقافي، أو أن تلك الطبقات ترى أن مشاركتها السياسية لن تُغير من الواقع أو تسهم في انتقال سلمي للسلطة فسلمت بالوضع الراهن مع عدم الرغبة في التغيير،

وهو ما يتجلى بوضوح في انخفاض نسب المشاركة في كافة الاستحقاقات التشريعية والدستورية.

الأمر الذي عبر عنه " **ليبست** " بقوله "...وهناك احتمال ضعيف في أن تسهم مجموعات المراكز المتدنية في المؤسسات الرسمية، وأن تقرأ المجلات والكتب، وأن تتوافر لديها معلومات كثيرة عن الشؤون العامة، وأن تشترك في الانتخابات، وأن يكون لها اهتمام بالسياسة بوجه عام. وقد وجد أنه من المحتمل أن يكون الناس–الذين يحصلون على معلومات ضئيلة عن المسائل العامة–أكثر تحررًا في المسائل الاقتصادية وأقل تحررًا في المسائل غير الاقتصادية"(28).

خلاصة القول – وفق ما رأى " **ليبست** " – فإن قبول الديمقراطية يتطلب مستويات معينة من الخبرة والطمأنينة الشخصية. فإذا ما تعرض الفرد من أبناء الطبقة الدنيا للعقوبة، وبيئة عامة من التوتر والعدوان منذ طفولته المبكرة، ترتب على ذلك عداءات عميقة تتكشف عنها تحيزات عرقية أو قومية أو تسلط سياسي، ويكون تحصيله التعليمي أقل من تحصيل الشخص ذي المكانة الاقتصادية والاجتماعية الأعلى منزلة. وعلى ذلك فالعزلة والتعرض للعقوبات في الطفولة، وعدم الطمأنينة الاقتصادية والوظيفية كلها من العوامل التي قد تؤدي إلى انزواء كامل أو لامبالاة، وإلى زيادة قوة العداء. وقد ينتج عن العوامل نفسها التي هيأت الفرد لتأييد الحركات المتطرفة في ظل حالات معينة، الانسحاب من الأنشطة والاهتمامات السياسية في حالات أخرى(29). وفي ختام هذا الجزء يجب أن نؤكد على عدم قدرة أحزاب الطبقة العاملة على استغلال طاقاتها في الدفاع عن المصالح الاقتصادية والطبقية في الديمقراطيات غير المستقرة، مما يمثل مشكلة خطيرة على الديمقراطية في المستقبل.

وإذا نظرنا إلى واقع مجتمعنا المصري لوجدنا أكثر من خمسين حزب سياسي، وإذا ما استطلعنا آراء المواطنين حول هذه الأحزاب ودورها في تدعيم الديمقراطية والتنمية الاقتصادية لوجدنا أن الأغلبية ليست على علم بمسميات هذه الأحزاب؛ وبالتالي ليست على علم ببرامجها الحزبية. وهو من أبرز تحديات الديمقراطية في المجتمعات التي تشهد تحولات سياسية واقتصادية مثل مصر، إذ توجد بها حالة من الانفصال التام بين النخب الحزبية وعامة الشعب.

مع الأخذ في الحسبان أنه يفترض إمكانية قياس أداء الحكومة الديمقراطية الليبرالية عبر نطاق من القيم، تتمثل هذه القيم في: المساءلة، والتمثيل النيابي، والمشاركة والحقوق السياسية، والحقوق المدنية، وحقوق الأقليات، والملكية الفردية، إذ يمكننا من خلال هذه القيم الحكم على أداء الحكومة الديمقراطية الليبرالية. فلا يصلح الحكم على ديمقراطية حكومة ما من خلال تبنيها لإحدى القيم السابقة فقط، فمن المفترض أن لهذه القيم بُنيان متكامل غير قابل للتجزئة(30).

ولعل من أبرز التحديات التي تواجه مجتمعنا المصري والعربي ما يمكن أن نسميه "**بروز حق التدخل**"، والذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد حرب الخليج الثانية وغزو العراق عام 2003م، وانفراد الولايات المتحدة بالساحة العالمية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1990م. إذن فنحن في مرحلة تاريخية يسودها ما يُسمى بـ "**حق التدخل**" الذي ليس له تقنين في القانون الدولي حتى الآن. ومن سوء استخدامه أن تدعي دولة مثل أمريكا أنه من حقها التدخل لأن هناك نظامًا سياسيًّا معينًا معاديًا لحقوق الإنسان ، وأن مسألة حقوق الإنسان هي شعار من الشعارات الدولية المرفوعة بازدواجية في المعايير، إذ تستخدمه أمريكا حين تريد، وتصمت صمتًا كاملاً بالنسبة لدول أخرى معينة لها مصالح معها(31).

إذ يجب أن نتعامل مع الديمقراطية وقيمها كفضيلة واحدة لا تتجزأ، ولكن واقع الحال أن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس ديمقراطية ذات وجهين ؛ الوجه الأول يمثل وجه القيم والفضائل الذي تسعى إلى تطبيقه على مواطنيها والدول الغربية التي تدور في فلكها. أما الوجه الآخر فهو وجه المصالح الذي تطبقه الولايات المتحدة على باقي دول العالم، فإن كانت الدولة ديكتاتورية ولا تتعارض مع مصالح أمريكا، تغض أمريكا البصر عن مساوئ هذه الدولة، أما إن كانت الدولة لا تتفق مع مصالح الولايات المتحدة فإنها تنبش لها عن أي سوأة تحت مظلة معارضتها لمبادئ الديمقراطية ؛ فديمقراطية أمريكا توصف بأنها ديمقراطية النقيضين الفضائل والمصالح.

وقد حذر **تشالمرز جونسون Chalmers Johnson (1931م-2010م)** من أنه إذا استمرت الولايات المتحدة في توجهاتها، فإنها سوف تتعرض لمخاطر تهاوي الجمهورية الأمريكية والإفلاس وازدياد كراهية العالم لها والتورط في حروب لا تتوقف وخسارة الديمقراطية والحقوق الدستورية(32).

وهذا ما شهدناه بأعيننا إذ خاضت الولايات المتحدة الأمريكية حربين كبيرتين في أفغانستان والعراق، وذلك في مطلع العقد الأول من القرن الحادي والعشرين مما كان له نتائج كارثية على النظام العالمي. وفي ظل حق التدخل وتلك السيادة الكونية للعالم-كما تدعي أمريكا-**هل سيسمح لنا بأن نكون أحرارًا في صياغة مستقبلنا؟ وهل نحن أحرارٌ في أن ننتقل أو لا ننتقل للاقتصاد الحر؟** والإجابة ببساطة أن هناك شعارات مرفوعة عبارة عن ضغوط دولية، وبالتالي فلم تعد للدول النامية ودول العالم الثالث حرية مطلقة في صنع القرار. فهناك دائمًا ضغوط ومحاولات لفرض نماذج

سياسية واقتصادية وثقافية على مختلف شعوب العالم، وهكذا يمكن القول إن الديمقراطية العربية أصبحت تُمثل معضلة تحتاج إلى حلول إبداعية.

وفي الختام:

إذا نظرنا إلى التحديات سوف ندرك أن معظمها واقع بالفعل ويُمثل ركامًا يحول بين تلك الشعوب والديمقراطية؛ لذلك نجد أن " **ليبست** " رأى أن المشروع الديمقراطي هش وبالتالي تسود العبثية المشهد السياسي، بينما رأى " **دال** " أن المشروع الديمقراطي يمكن تطبيقه في ظل التعايش مع تلك التحديات ما لم نجد حلولًا أو بدائل لها.

وعلى الجانب الآخر سيكون من الخطأ الجسيم أن نطلب الكثير من أي حكومة بما فيها الحكومة الديمقراطية ؛ فالديمقراطية لا تستطيع أن تضمن لمواطنيها السعادة أو الصحة أو العدالة والإنصاف على طول الخط؛ لأن الوصول إلى هذه الغايات يفوق طاقة أية حكومة بما فيها الحكومة الديمقراطية، والأكثر من هذا فعند الممارسة تتوقف الديمقراطية دائمًا عن الوصول إلى مُثلها.

الهوامش والمصادر والمراجع

(1) روبرت أ. " دال " Robert Alan Dahl(1915م–2014م): هو فليسوف السياسة الأمريكي ولد في مدينة **إنوود** في ولاية **آيوا** بالولايات المتحدة الأمريكية عام 1915م، وقد شغل منصب أستاذ العلوم السياسية في **جامعة يال** حيث حصل على شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية عام 1940م، كما حصل على الدكتوراه الفخرية في القانون من **جامعة هارفارد** وحصل على العديد من درجات الدكتوراه الفخرية بالنظر إلى مكانته المرموقة، وكان الرئيس السابق لجمعية العلوم السياسية الأميركية، وكان عضوًا في الأكاديمية الوطنية للعلوم، والجمعية الأمريكية للفلسفة، والأكاديمية الأمريكية للفنون والعلوم، والأكاديمية البريطانية، ووصف باسم عميد علماء السياسة الأمريكية، وقد قضى " **دال** " معظم حياته العملية يكتب عن نظرية الديمقراطية وتطبيقها. **روبرت بنيويك، فيليب جرين، موسوعة المفكرين السياسيين في القرن العشرين، ترجمة: مصطفى محمود، القاهرة، المركز القومي للترجمة،2010م، طـ1، صـ102.**

(2) سيمور مارتن " ليبست " Seymour Martin Lipset (1922م–2006م): هو فليسوف السياسة والاجتماع الأمريكي، ولد في مدينة **نيويورك** عام 1922م، وحصل على درجة الدكتوراه من **جامعة كولومبيا** في **نيويورك**، وكان " **ليبست** " أستاذًا في العلوم السياسية وعلم الاجتماع في **جامعة ستانفورد**، وأستاذًا في العلاقات الحكومية والاجتماعية في **جامعة هارفارد**، كما كان يشغل منصب أستاذ العلوم السياسية في **جامعات كولومبيا**، و**تورنتو**، و**كاليفورنيا**، وقد شغل " **ليبست** " منصب رئيس الأساتذة الأمريكيين للسلام في الشرق الأوسط، وحصل " **ليبست** " على عدة جوائز تقديرًا لكتابه **"الرجل السياسي"**، مع التأكيد على إن " **ليبست** " أراد إحياء علم الاجتماع ليجعل منه أداة لخدمة ما هو سياسي، الأمر الذي يعكس أن اهتمام " **ليبست** " الفعلي تمثل في علم السياسة أكثر من علم الاجتماع ومن أشهر أقواله "**... كلما ازدادت الدولة ثراءً، ازدادت فرص دعمها للديمقراطية**".

https://www.theguardian.com/news/2007/jan/12/guardianobituaries.usa.

(3) لاري دايموند، روح الديمقراطية "**الكفاح من أجل بناء مجتمعات حرة**"، ترجمة: عبد النور الخراقي، بيروت، لبنان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2014م، صـ 166.

(4) مستفادة من: روبرت أ. " دال "، عن الديمقراطية، ترجمة: أحمد أمين الجمل، القاهرة، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، 2000م، طـ1، صـ 47، صـ 49، صـ 58.

(5) مستفادة من: المصدر السابق، صـ 51، صـ 54–صـ 55.

(6) تشالمرز جونسون، أحزان الإمبراطورية "**النزعة العسكرية، والسرية، ونهاية الجمهورية**"، ترجمة: صلاح عويس، القاهرة، المركز القومي للترجمة، 2011م، طـ 1، صـ 7.

(7) مستفادة من: روبرت أ. " دال "، عن الديمقراطية، ترجمة: أحمد أمين الجمل، سبق ذكره، صـ 142–صـ 143، صـ 163.

(8) Dahl, Robert A., **Toward Democracy: A Journey Reflections: 1940-1997**, Berkeley, Institute of Governmental Studies press, university of California, 1997, pp. 220, 431-432.

(9) سيمور مارتن " ليبست "، رجل السياسة "**الأسس الاجتماعية للسياسة**"، ترجمة: خيري حماد، بيروت، لبنان، دار الآفاق الجديدة، 1960م، صـ 51.

(10) مأخوذة بتصرف عن: روبرت أ. " دال "، عن الديمقراطية، ترجمة: أحمد أمين الجمل، سبق ذكره، صـ 57–صـ 58.

(11) مستفادة من: المصدر السابق، صـ 149، صـ 165.

(12) شعبان عبد الله محمد، الديمقراطية من عبثية المفهوم إلى هشاشة التطبيق "**قراءة في خطاب سيمور مارتن " ليبست " السياسي**"، مجلة هِرمِس، مركز جامعة القاهرة للغات والترجمة، يناير 2013م، المجلد (2)، العدد (1)، جملة صفحات البحث من صـ137 إلى صـ202، صـ 175.

(13) سيمور مارتن " ليبست "، رجل السياسة "**الأسس الاجتماعية للسياسة**"، ترجمة: خيري حماد، سبق ذكره، صـ 64.

(14) شعبان عبد الله محمد، الديمقراطية من عبثية المفهوم إلى هشاشة التطبيق "**قراءة في خطاب سيمور مارتن " ليبست " السياسي**"، مجلة هِرمِس، المجلد (2)، العدد (1)، سبق ذكره، صـ 176.

(15) Robinson, James A., **Economic Development and Democracy**, U.S.A, Annual Reviews. Political sciences, Vol. 9, 2006, PP. 503-527, p. 503

(16) روبرت أ. " دال "، عن الديمقراطية، ترجمة: أحمد أمين الجمل، سبق ذكره، صـ 166.

(17) المصدر السابق، صـ 167، صـ 178.

(18) Lipset, Seymour Martin, Marks, Gary, **It Didn't Happen Here: Why Socialism failed in the United States**, New York, w. w. Norton& company, 2001, pp.167-168.

(19) ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997م، ط 1، صـ 19، صـ 329–صـ 330.

(20) روبرت أ. " دال "، عن الديمقراطية، ترجمة: أحمد أمين الجمل، سبق ذكره، صـ 167، صـ 169.

(21) المصدر السابق، صـ 169–صـ 170.

(22) Arat, Zehra F**., Democracy and Economic Development: Modernization theory Revisited**, U.S.A, comparative politics, Vol. 21, No. 1, 1988, PP. 21-36, pp.21-22.

(23) سيمور مارتن " ليبست "، رجل السياسة "**الأسس الاجتماعية للسياسة**"، ترجمة: خيري حماد، سبق ذكره، صـ 56.

(24) Braden, Pamela A., **McClelland's theory of Needs**, U.S.A, Parkersburg, West Virginia University press, 2012, p.1

(25) السيد يَسِين، أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2009م، ط 1، صـ 19، صـ 61.

(26) روبرت أ. " دال "، عن الديمقراطية، ترجمة: أحمد أمين الجمل، سبق ذكره، صـ 48.

(27) Coleman, James S., **Democracy in Permanently Divided Systems**, U.S.A, American Behavioral scientist, Vol. 35, No. 4/5, 1992, PP. 363-374, pp. 368-369.

(28) سيمور مارتن " ليبست "، رجل السياسة "**الأسس الاجتماعية للسياسة**"، ترجمة: خيري حماد، سبق ذكره، صـ 57.

(29) مستفادة من: المصدر السابق، صـ 58، صـ 60–صـ 61.

(30) Landman, Todd, Foweraker, Joe, **Economic Development and Democracy Re-examined: Differentiating the Dependent Variable**, U.K, university of Essex press, 2014, PP. 1-32, p. 3. Available at: https://www.researchgate.net/publication 1229053752.

(31) السيد يَسِين، أزمة العولمة وانهيار الرأسمالية، سبق ذكره، صـ 17.

(32) تشالمرز جونسون، أحزان الإمبراطورية "**النزعة العسكرية، والسرية، ونهاية الجمهورية**"، ترجمة: صلاح عويس، سبق ذكره، صـ 10.

AIN SHAMS UNIVERSITY

AIN SHAMS UNIVERSITY
MIDDLE EAST RESEARCH CENTER
مركز بحوث الشرق الأوسط
MERC

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal
(Accredited) Monthly

Issued by
Middle East
Research Center

Vol. 90
August 2023

Forty-ninth Year
Founded in 1974

Issn: 2536 - 9504
Online Issn: 2735 - 5233